البنوك المركزية الرئيسية تبدأ التحول بعيداً عن سياسات رفع أسعار الفائدة

«الوطني»: اقتراب الوصول إلى ذروة التضخم في الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا

الاحتياطي الأسترالي يرفع سعر الفائدة 25 نقطة أساس

تعديل التراجع الاقتصادي الياباني ورفعه في الربع الثالث

تراجع معدلات الانكماش في ألمانيا وإيطاليا وتحسن المعنويات بفضل اعتدال فصل الشتاء وكفاية مخزونات الغاز

●●●●

السلطات الصينية تخفف «قيود صفر-كوفيد» الصارمة في محاولة لإخماد الاحتجاجات وإنعاش الاقتصاد المنهك

تحسن ديناميكيات التضخم في الولايات المتحدة

الاحتياطي الأسترالي يرفع سعر الفائدة 25 نقطة أساس إلى 3.10 % مسجلة أعلى المستويات منذ نوفمبر 2012

●●●●

تباطؤ وتيرة ارتفاع الدولار بعد دفع البيانات الاقتصادية الضعيفة

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أنه في الوقت الذي أظهرت فيه ديناميكيات التضخم بعض التحسن على نطاق واسع، لم تتخل أجزاء من الاقتصاد الأمريكي عن التباطؤ. ودفع نمو أنشطة الأعمال مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات للارتفاع إلى 56.5، ليسجل أعلى المستويات منذ عام 2021، لكن كان هناك تناقضاً فيما بين قراءة مؤشر قطاع الخدمات الأكثر ارتفاعاً مع البيانات الصادرة عن مؤشر القطاع الصناعي، التي كشفت الأسبوع الماضي عن تقلص نشاط المصانع للمرة الأولى منذ مايو 2020. إذ سجل 13 قطاعاً من قطاعات الخدمات نمواً في نوفمبر، بصدارة القطاع العقاري، وأنشطة التأجير، والتعدين، والزراعة، والغابات، وصيد الأسماك، والصيد. وفي أكتوبر، نمت طلبيات المصانع 1 % على أساس شهري، متخطية التوقعات التي أشارت إلى تسجيل نمواً بنسبة 0.7 %، كما كانت أعلى بكثير من النمو في الشهر السابق بنسبة 0.3 %. كما ارتفعت أسعار المنتجين في نوفمبر بوتيرة أعلى مما كان متوقعاً بدعم من قطاع الخدمات، مما يؤكد استمرار الضغوط التضخمية. وارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 0.3 % على أساس شهري (7.4 % على أساس سنوي) بينما ارتفعت قراءة مؤشر أسعار المنتجين الأساسي (الذي يستثنى أسعار المواد الغذائية والطاقة) بنسبة 0.4 % على أساس شهري (6.2 % على أساس سنوي).

وأظهر سوق العمل بعض العلامات الدالة على التباطؤ وأرسل إشارات تحذيرية من الركود. إذ ارتفعت طلبات الحصول على اعانات البطالة بنحو 4 آلاف طلب لتصل إلى 230 ألف الأسبوع الماضي، بما يتماشى مع التوقعات ويشير إلى صعوبة حصول من فقد وظيفته على فرصة عمل جديدة.

وإلى جانب تحسن ديناميكيات التضخم في الولايات المتحدة، يبدو أن مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي يقبلون فكرة إبطاء وتيرة رفع أسعار الفائدة. فبعد رفع سعر الفائدة أربع مرات متتالية بمقدار 75 نقطة أساس، يبدو بنك الاحتياطي الفيدرالي مستعداً للتحول إلى رفعها بمقدار 50 نقطة أساس في اجتماعه الأسبوع المقبل. وكشف استطلاع أجرته وكالة بلومبرجعن توقع الاقتصاديين الوصول إلى ذروة أسعار الفائدة عند مستوى 4.9 % طوال العام المقبل، مما يعكس تراوحها حول نطاق 5–4.75 % مستبعداتوقعات خفضها بالنصف الثاني من العام. ووفقاً للمسح، من المتوقع خفض أسعار الفائدة إلى 4 % بحلول يونيو 2024 وإلى 3.5 % بنهاية عام 2024.

وأثار سوق سندات الخزانة مخاوف متزايدة من الركود بعدما أشارت البيانات إلى ضعف وتيرة النمو. إذ بلغ عائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات 3.58 % وعائد سندات الخزانة لأجل عامين 4.34 %. واتجه الدولار الأمريكي نحو التراجع قليلا بعد أن استوعبت الأسواق بنهاية المطاف تباطؤ دورة رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة. وتم تداول مؤشر الدولار الأمريكي في نطاق 105–104 طوال الأسبوع، لينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند 104.932.

تزايد آمال حدوث ركود أكثر اعتدالاً

ارتفعت المعنويات في الجهة المقابلة من المحيط الأطلنطي. ففي بداية الشهر، تحسن مؤشر ثقة المستثمر الصادر عن مجموعة سنتكس على نحو مفاجئ إلى 21– نقطة مقابل 30.9– نقطة، فيما يعد أعلى مستويات المؤشر منذ يونيو 2022. وازدادت الآمال بفضل اعتدال طقس الشتاء، وتوافر كمية كافية من الغاز وإمكانية بلوغ التضخم الذروة. ودولياً، يبدو أن هناك نبرة أكثر اعتدالاً من الاحتياطي الفيدرالي واقتراب الاحتجاجات في الصين من وضع نهاية للقيود المرتبطة باحتواء كوفيد19-.

وفي ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، سجلت طلبيات المصانع مفاجأة بارتفاعها بوتيرة قوية، إذ تخطت التوقعات بتسجيل نمواً بنسبة 0.1 % على أساس شهري بصعودها بنسبة 0.8 % في أكتوبر. ويعزى جانب كبير من النمو إلى تزايد الطلبيات، التي بدونها كان سيتراجع بنسبة 1.2 % هذا الشهر. وعلى أساس سنوي، تمثل قراءة أكتوبر انخفاضاً بنسبة 3.2 % في الطلبيات. وبنظرة إيجابية، جاء تراجع الإنتاج الصناعي أقل من التوقعات التي اشارت إلى انخفاض بنسبة 0.6 %، إذ اقتصرت خسائره على 0.1 % فقط على أساس شهري في أكتوبر.

وبالنسبة لإيطاليا، ثالث أكبر اقتصاد في أوروبا، تباطأت معدلات تراجع قطاع الخدمات ومبيعات التجزئة. فخلال شهر نوفمبر، تحسن مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات بارتفاعه من 46.4 إلى 49.5، مقابل توقعات وصول قراءة المؤشر إلى 47.6. وفي أكتوبر، تراجعت مبيعات التجزئة الإيطالية بنسبة 0.4 % مقابل توقعات بتراجعها بنسبة 0.6 %. وتساهم تلك البيانات الجيدة التي جاءت أفضل من التوقعات في تعزيز الآمال بأن منطقة اليورو ستشهد ركوداً أكثر اعتدالاً مما كان متوقعاً.

ويبدو أن اتجاه البنك المركزي الأوروبي لرفع أسعار الفائدة 75 نقطة أساس للمرة الثالثة على التوالي يتضاءل بعدما كشفت بيانات الأسبوع الماضي عن تباطؤ التضخم في المنطقة من أعلى مستوياته القياسية. وعلى الرغم من إمكانية رفع سعر الفائدة بمعدل أقل، إلا انها ما زالت اعلى 5 أضعاف من المستوى المستهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي عند 2 %. ومن المقرر استمرار دورة رفع سعر الفائدة خلال عام 2023. وصرح عضو مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، كونستانتينوسهيرودوتو، إن تكاليف الاقتراض سترتفع مرة أخرى، على الرغم من اقتراب أسعار الفائدة من المستوى الذي لا تكون فيه السياسة النقدية توسعية ولا تقييدية. في حين قال كبير الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي، فيليب لين، إن التضخم يقترب من الذروة، مع التأكيد أيضاً على أن تكاليف الاقتراض سيتم رفعها مرة أخرى.

وتم تداول العملة الموحدة في نطاق تراوح ما بين1.0500و1.0590هذا الأسبوع، وأنهت تداولات الأسبوع عند مستوى1.0534.

طلبات المتظاهرين في الصين

في تغيير حاد للإستراتيجية الوطنية للحد منالسخط العام وتعزيز نمو الاقتصاد مرة أخرى، رفعت السلطات الصينية بعض قيود كوفيد الصارمة. ووضعت لجنة الصحة الوطنية 10إرشادات جديدة لتيسير سياسات صفر كوفيد، التي تشمل تسريع إعطاء اللقاحات لكبار السن، والسماح لبعض الأشخاص بالحجر الصحي المنزلي، وإلغاء شرط إظهار نتيجة اختبار "كوفيد19-" سلبية لدخول بعض الأماكن العامة.

وصرح المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، أعلى هيئة لصنع القرار في الحزب، إنه سيسعى إلى إحداث تحول في الاقتصاد العام المقبل، متعهداً بالحفاظ على نشاط السياسة المالية والأدوات النقدية المستهدفة، مؤكداً انه سوف "يدفع المسؤولين نحو تحسين الاقتصاد بصفة عامة" من خلال التركيز على جودة النمو والحفاظ على وتيرة التوسع بمستويات مقبولة، مع السعي نحو تعزيز ثقة السوق. وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، تمسك المكتب السياسي بوصفالإجراءات أنها ستكون "حصيفة"، وأضاف أنه يجب أن تكون" هادفة وقوية ". وجاء ذلك على النقيض من النبرة الواردة في تقرير بنك الشعب الصيني الشهر الماضي، والذي قال إن السياسة النقدية ستكون "مرنة ومناسبة".

وتلاشت معنويات التفاؤل المبدئي مع تحول التركيز إلى أحدث البيانات الصادرة والتي جاءت ضعيفة، حيث وأدى استمرار تطبيق تدابير احتواء فيروس كوفيد– 19 إلى التأثير سلباً على أداء قطاع الخدمات والاقتصاد بصفة عامة. وجاءت أحدث قراءة لمؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات الصادرة عن Caixin دون التوقعات وأقل من قراءة الشهر الماضي. وبالاتساق مع التوقعات، ما يزال ارتفاع الأسعار ضعيفا في الصين. إذ انخفض مؤشر أسعار المستهلك في نوفمبر مقارنة بقراءة أكتوبر البالغة 2.1 % لتصل إلى 1.6 % على أساس سنوي، وظل التضخم الأساسي دون تغيير عند مستوى 0.6 % على أساس سنوي في نوفمبر. وظلت أسعار المنتجين في حالة انكماش للشهر الثاني على التوالي في نوفمبر، إذ بلغت 1.3 % على أساس سنوي.

تعافي ما بعد كوفيد في اليابان

في بداية أفضل من المتوقع للربع الأخير من العام، تم تعديل التراجع الاقتصادي الياباني ورفعه في الربع الثالث مقارنة بالتقرير السابق، حيث أصبح الطلب المحلي أقوى قليلاً. وفي حين انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المعدل وفقاً للتضخم)، بنسبة 0.2 % على أساس ربع سنوي، بعد رفعه من سالب 0.3 %. بالإضافة إلى ذلك، عززت الأسر اليابانية الإنفاق بنسبة 1.2 % في أكتوبر على أساس سنوي. إلا أن تقرير منفصل كشف أنه على الرغم من ارتفاع إجمالي الأجوربنسبة 1.8 % في أكتوبر مقارنة بالعام الماضي، دفع تضخم الأسعار نمو الأجور الحقيقية إلى المنطقة السلبية، حيث انخفضت الأجور الحقيقية في اليابان، المؤشر الرئيسي على القوة الشرائية للمستهلك، بنسبة 2.6 % عن العام السابق، فيما يعد أكبر انكماش يتم تسجيله منذ عام 2015.وتشير بيانات الإنفاق القوية إلى أنه في الوقت الحالي، يستمر الطلب المكبوت في دعم مسار التعافي حتى في ظل التأثيرات السلبية للتضخم على القوة الشرائية للمستهلك. كما ساهمت إعانات السفر الحكومية لإنعاش قطاع السياحة في تعزيز الاستهلاك. و رغم ذلك، قد تحد زيادات الأسعار التي يدفعها ضعف الين الياباني على خلفية ضعف نمو الأجور من الإنفاق. كما إن انخفاض الأجور الحقيقي، الذي جاء بعيدًا عن المستويات التي يأمل محافظ بنك اليابان، هاروهيكوكورودا، الوصول إليها، يسلط الضوء أيضاً على العبء المتزايد الذي تتعرض له الأسر اليابانية والتحديات التي تواجه صانعي السياسات. وأكد المحافظ كورودا أنه يجب زيادة الرواتب بنحو 3 % لدفع البنك المركزي لتغيير سياساته تجاه أسعار الفائدة.

وتم تداول الين في نطاق يتراوح ما بين135.50 و136.90هذا الأسبوع، وأغلق عند 136.56.

تباطؤ وتيرة التضخم في أستراليا

رفع بنك الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة 25 نقطة أساس إلى 3.1 %، لتسجل أعلى مستوياتها منذ نوفمبر 2012. وبعد 8 ارتفاعات شهرية متتالية، أدى القرار الأخير إلى وصول الزيادات التراكمية منذ مايو الماضي إلى 300 نقطة أساس، فيما تعد أعلى وتيرة تشديد نقدي على أساس سنوي منذ عام 1989. وفي سياق محاولات الاحتياطي الأسترالي كبح جماح التضخم الذي وصل أعلى مستوياته على مدى ثلاثة عقود، يتوقع صناع السياسة النقدية مزيداً من التشديد،حيث قال محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي، فيليب لوي في بيانه بعد الاجتماع: "يتوقع المجلس رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة، لكن ليس وفق مسار محدد مسبقاً"، وسوف يتحدد حجم وتوقيت الزيادات الجديدة للفائدة على أساس البيانات الاقتصادية المقبلة." وبرر بنك الاحتياطي الأسترالي موقفه الأكثر تشدداً بقوة الاقتصاد الذي تبلغ قيمته 2.2 تريليون دولار أسترالي (1.5 تريليون دولار أمريكي)، ومرونة سوق العمل المحلي، والمدخرات الكبيرة التي تراكمت خلال فترة الجائحة، التي قابلها رفع سعر الفائدة بوتيرة متسارعة.

وما يزال الاستهلاك قوياً، في حين أن رفع معدلات الفائدة لم يظهر تأثيره بالكامل بعد على الاقتصاد. وتباطأت وتيرة النمو الاقتصادي بالربع الثالث، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.6 % (5.9 % على أساس سنوي)، أقل من معدل النمو المتوقع بنسبة 0.7 % (6.2 % على أساس سنوي) ليسجل بذلك رابع نمو فصلي على التوالي. وفيالمقابل، يمثل أضعف معدل نمو مقارنة بالعام الماضي. ويعزز ذلك الأداء المتواضع قرار بنك الاحتياطي الأسترالي إبطاء وتيرة تشديد السياسة النقدية. ووفقاً لتوقعات بنك الاحتياطي الأسترالي، من المتوقع أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي تراجعه إلى 2.9 % بنهاية العام الحالي، ثم إلى 1.4 % خلال عامي 2023 – 2024.

وتداول الدولار الاسترالي في حدود تراوحت بين 0.6740و 0.6810هذا الأسبوع، وأغلق عند مستوى 0.6797.

متغيرات تؤثر على أسعار النفط

استجابت الأوبك وحلفاؤها للتقلبات المتزايدة وتزايد حالة عدم اليقين بشأن العرض والطلب في الأشهر المقبلة من خلال الإبقاء على مستويات إنتاجها من النفط دون تغيير. وكانت مجموعة منتجي النفط قد نفذت مؤخراً قرارها بخفض حصص الإنتاج مليوني برميل يومياً المتفق عليه في اجتماعها الأخير في أكتوبر الماضي. إلا أن الأوبك وحلفائها تبنت نبرة تدخليه وصرحت في بيان أنها مستعدة "للاجتماع في أي وقت واتخاذ إجراءات فورية لمعالجة تطورات السوق". ومن زاوية أخرى، وافق الاتحاد الأوروبي على وضع حد أقصى لسعر النفط الروسي بواقع 60 دولاراً للبرميل وذلك للحد من عائدات الحكومة الروسية. وبالتوازي مع وضع حد أعلى للأسعار، دخلت عقوبات الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الخام الروسي حيز التنفيذ، مما أضاف سوقاً آخر سيتم إغلاقه أمام المصدرين الروس. ورداً على قرار وضع سقف لسعر النفط الروسي، قد تفرض روسيا سعراً ثابتاً لنفطها أو تنص على خصومات قصوى على مبيعاتها من أنواع النفط الدولية المختلفة.

وتتسم أسواق النفط بحساسية شديدة لكيفية تقدم الصين في تخفيف سياسات صفر كوفيد. وسوف تساهم مخاوف ركود الاقتصادات الكبرى في إبقاء آفاق نمو العام المقبل غير واضحة، إلا أن انتعاش الاقتصاد الصيني سيعزز من أوضاع سوق النفط. وأنهى خام غرب تكساس الوسيط تداولات الأسبوع عند مستوى 71.02 دولار للبرميل، في حين انهى مزيج خام برنت تداولات الأسبوع عند مستوى 76.10دولار للبرميل.